مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلد 8 العدد 2 / ديسمبر 2022
ص ص109–121

اختلاف القراءات القرآنية وأثره في تحديد المعاني

The Difference in Quranic Readings and its Impact in Defining Meanings

بوزيد طبطوب
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، tabtoubbouzid78@gmail.com

الاستلام: 2022/10/04 القبول: 2022/11/25 النشر: 2022/12/31

ملخص:

تروم هذه الدراسة إلى بلورة تصور متكامل يميط اللثام عن بعض الاختلافات النحوية في القراءات القرآنية، وإزالة الإشكالات العالقة في أذهان كثير من الباحثين حول دعوى التعارض والاختلاف، ومحاولة الكشف عن أهمية القراءات القرآنية في الدراسة اللغوية، وأنها مصدر ثري من مصادرها المتنوعة، وثروة يغرف من معينها الدرس اللغوي، وهي الخزان اللغوي للواقع اللغوي الذي كان سائدا في زمن الاحتجاج. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة بسط الإشكال المطروح حول القراءات القرآنية، كما أنها تقترح حلا معرفيا يتمثل في تداخل التخصصات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية وجغرافيا اللهجات العربية.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، التوجيه النحوي، اللهجات، القرآن الكريم، الاختلاف.

Abstract:

This study aims to elaborate a comprehensive conception of some matical differences of Qur'anic readings, solve the problems faced by researchers related to the issues of contradiction and difference, and try to reveal the importance of Qur'anic readings in the linguistic study as being a reliable source of information used to enrich the linguistic lesson and the linguistic reference prevailed at the time of justiciability. The study contributes in simplifying the issued of Qur'anic readings. It also proposes a cognitive solution represented by the overlapping of linguistic disciplines; namely, phonemic, morphological, grammatical, and geography of Arabic dialects.

Keywords: Quranic readings, Grammatical Orientation, Dialects the Noble Qur'an Differences.

مقدمة:

لقد أكرم اللهُ سبحانه البشريةَ ببعثة النبي (صلى الله عليه وسلم) ليخرجها من الظلمات إلى النور، ويبين لها حقيقة الدنيا وسر الخلق، ولينظم لها أمور معاشها، ويخبرها بما ستؤول إليه في معادها. وحتى لا تضل البشرية أو تنسى فقد أنزل على نبيها (عليه السلام) كتابا تولى حفظه بنفسه، وهيأ له أسباب الحفظ، فجعله محفوظا في الصدور قبل السطور، أودع فيه ما تحتاج إليه الأمة في دنياها وآخرتها، وشحنه بالأدلة الحسية والبراهين العقلية، واختار له من اللغات أفصحها وأبينها - اللغة العربية -، لما

تحويه من كنوز زاخرة في المفردات، وغزارة في المادة، وتنوعا في التراكيب وروعة في الأساليب، وقد وسعت كتابَ الله وسنةَ نبيه، وآثارَ العرب الأدبية والعلمية منذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا. وعناية بهذه الأمة فقد أذن الله لها بأن تقرأه على سبعة أحرف.

فكان الإذن من الله سبحانه وتعالى لنبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) أن يُقرئ كلَ قوم القرآن الكريم بما اعتادته ألسنتهم، وما جرت عليه طبائعهم، تسهيلا عليهم، ورحمة بهم؛ لأن لغات (لهجات) العرب مختلفة، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته (لهجته) إلى غيرها، أومن حرف إلى آخر. فلو كلفوا ذلك لكان التكليف شاقا أو بما لا يستطاع. لقد لفت انتباهي اختلاف القراءات القرآنية ليس في المستوى الصوتي وطريقة الأداء فقط، بل في المستوى التركيبي، واختلاف المعاني وهذا إشكال يعرض لغير المتخصص في القراءات واللغة العربية، فأردت إماطة اللثام عن هذا الإشكال، وبيان أن الاختلاف في القراءة لا يؤدي إلى التناقض والتعارض، وأنّ القراءات محفوفة بالرواية من أمامها ومن خلفها، و قواعدها لا يعتريها الوهن والضعف من الناحية اللغوية. وقد اعتمدت المنهج الوصفي، أما منهجي في هذا البحث فأكتب الآية برواية حفص عن عاصم، ثم اذكر القراءة الأخرى، وأعزوها إلى قائلها، ثم أخرّج القراءتين، وأحاول الجمع بين القراءتين من الناحية الدلالية.

1- أركان القراءة الصحيحة:

لقد أغنت القراءات القرآنية كتبَ النحو بالشواهد الصحيحة والمتنوعة؛ لأنّ القرآن الكريم حجةٌ في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، فأدنى قراءة شاذة تعدل الشاهد الشعري أو تفوقه؛ فهي كرواية الآحاد. وقد ألفينا بعض النحاة من خطؤوا قراءة شاذة، وهذا لا يدعو إلى العجب أو الاستغراب؛ لأنها مخالفة لأصولهم النحوية وما اطرد عندهم من القواعد؛ فهم يعملون على الأكثر وكل ما خالف قواعدهم عدّوه لغةً (لهجة)، أو رموه بالشذوذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ لأنّ أركان القراءة عندهم هي توافر ثلاثة شروط؛

2- شروط القراءة الصحيحة:

- صحة السند.
- وموافقة رسم المصحف الإمام (هو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه)
- وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه؛ لأن العربية تتسع لتشمل عدة أوجه صحيحة في الأصوات والبنية والتركيب، وإن سلمنا بقوة بعض الوجوه وضعف الأخرى صناعة وقياسا لا رواية ونقلا، فهي محفوفة بالرواية من أمامها ومن خلفها، وهي أوثق ما وصل إلينا من الألفاظ اللغوية والتراكيب الصوتية والصرفية والنحوية، وأفصح من كل ما نطقت به العرب في أزهى عصور اللغة، عصور الاحتجاج.

3- سلامة القراءات القرآنية من التناقض:

إنّ الباحثَ في علم القراءات القرآنية يعلم أن الاختلاف الواقع في القراءات القرآنية هو من قبيل اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، وأنّ القراءات القرآنية آخذ بعضُها برقاب بعض، وهي آية عظمى على أنّ هذا الكتاب من الله سبحانه وتعالى، فالكتب التي قبله نزلت جملة واحدة بحرف واحد، وهو نزل منجما مدة ثلاث وعشرين سنة بسبعة أحرف ولا تعارض فيه ولا تناقض، ولم يُخرم منه حرف ولا زِيد فيه حرف،

والكتب التي قبله أصابها من التحريف والتبديل ما جعلها كتبا مختلفة يكذب بعضها بعضا. وما يظهر لغير المتخصص في الدراسات القرآنية من اختلاف بعض الألفاظ فهو من اختلاف التنوع الذي يثري المعنى، ويفيد في الترجيح، وهو من وجوه الإعجاز المتعددة لهذا الكتاب العزيز، وآية كبرى على أنه من عند الله، وتعدد القراءات القرآنية يحمل من الإيجاز والاختصار ما لا يحمله غيره، فالآية الواحدة إذا كان لها قراءتان فهي بمنزلة آيتين.

4- مركزية النص القرآني في الدراسات اللغوية العربية:

أثّر القرآن الكريم في اللسان العربي تأثيرا عظيما، وأصبح قطبَ الرحى الذي تدور حوله الدراسات اللغوية؛ لأنّه دستورُ الأمة الخالد تدين له اللغة العربية في بقائها وتستمد منه علومَها المختلفة، فبفضله غدت اللغةُ العربية من أعرق اللغات وأبدعها، لما تحويه من غزارة في المفردات وثراء في المادة اللغوية وتنوع في الصيغ الصرفية، فحفظ القرآن الكريم للغة العربية خصائصَها، وبقيت اللغة العربية ثابتة شامخة - وهذا أمر مخالف لسنن التطور المعروفة، والتي خضعت لها كل اللغات - ومن هنا نقول إن القرآن الكريم قد حفظ للغة العربية أداءَها ونطقَها، كما حفظ لها أصواتَها، وعددَ حروفها، وحفظ لها مادتها المعجمية وبنيتَها الصرفية، وتراكيبَها النحوية. واللغة العربية بتراكيبها أكثر ثراءً؛ لأنّ اللفظة إذا سُلكت في نظم تحولت من لفظة ميتة إلى كلمة حية نابضة بالحياة، وأكثر من هذا أعطاها صفة الخلود، وجعلها لغة عالمية؛ أخرجها من بادية نجد والحجاز، وجعلها لغة حضارة وعلم بعدما كانت لغة فن وأدب. فاللغة العربية تملك في يمينها الثبات وفي شمالها التطور، فهي لغة ترفض الإباحية اللغوية التي تقضي على أنسابها وعائلاتها، وفي الوقت نفسه فهي لغة منفتحة على غيرها وتساير التطور وما اسُتجدّ من مخترعات وعلوم، ونوافذها مفتوحة فكل ما يدخل منها تخضعه لخصائصها وقوانينها الثابتة الخالدة. ولما كان القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة كتاب العربية الأول فقد سجل الواقع اللغوي الذي كان سائدا زمن نزول القرآن، وأصبحت قراءاته المرآة العاكسة لذلك الواقع اللغوي فقد نقلت إلينا الاختلافات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي كانت بين لغات (لهجات) العرب ونقلتها بالصوت والصورة.

وسأتناول في هذه الورقة البحثية جانبا من جوانب التعدد اللساني في عربية القرآن والقراءات، فالقراءات القرآنية فيها اختلافات صوتية وصرفية ونحوية وتنوع لغوي جميل، يعكس واقع التنوع اللهجي والقبلي في زمن نزول القرآن الكريم، فبعض القبائل تهمز والأخرى تسهل، ومنها من يدغم والآخر يظهر، وقبيلة تقرأ بالإمالة وأخرى تقرأ بالفتح، ومنها من يشمم ومنها من يروم، وغير ذلك من اختلافات صوتية، وهناك الاختلافات الصرفية والنحوية.

5- علاقة القراءات القرآنية باللهجات العربية:

واللسان العربي انقسم منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة في كثير من المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وأيضا على مستوى المفردات (المعجم). وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف من بيئة

إلى أخرى وتأثر فيها عوامل تاريخية وجغرافية ووراثية. وهي مختلفة في بنيتها واستعدادها وفي تطورها وطبيعة غذائها، تبعا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتي تنقل عن طريق الوراثة من جيل إلى آخر. والعرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفي اللغات (اللهجات)، ومن أجل ذلك أنزل الله (سبحانه تعالى) كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، وينتفعوا بما فيه من أحكام وشرائع؛ لأنه أنزل للتعبد والإعجاز.

إذ لو أنزله بلهجة واحدة -والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات- لحال ذلك دون قراءته والانتفاع بهدايته؛ وقد وضّح هذه الصورة ابن الجزري حيث قال: «وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتّى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أومن حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، لاسيما الشيخ والمرأة ومن لا يقرأ كتابا... فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع». (ابن الجزري، د ت، صفحة 22)

ولكان ذلك منافيا ليسر الإسلام وسماحته، التي تقتضي درء المشقة والحرج عن أصحابه، فاقتضت رحمة الله تعالى بهذه الأمة وإرادة التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها، أن ييسر لها حفظ كتابها فأنزله على سبعة أحرف ليسهل على كل قبيلة تلاوته.

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف في نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يهمز ومن يسهل، ومن يدغم ومن يظهر، ومن يخفي ومن يبين، ومن يفتح ومن يميل، ومن يرقق ومن يفخم، ومن يمد ومن يقصر، .... إلى آخر وضعيات النطق المختلفة. وكذلك بالنسبة للمستوى الصرفي هناك من ينطق بصيغة صرفية وغيره ينطق بصيغة مغايرة، وكذلك المستوى النحوي وخير دليل على ذلك ما الحجازية والتميمية؛ ولأنّ الدين دين يسر، أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليها عادتها اللغوية. ثم إن الصحابة (رضوان الله تعالى عليهم) قد تلقوا من فم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) القرآنَ الكريم، بقراءاته ورواياته ولم يهملوا حرفا أو سكونا أو حركة، ونقله عن الصحابة التابعون على هذا الوجه والإحكام. ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرّسوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم في قراءة القرآن وإقرائه وتعليمه، وكان ذلك شغلهم الشاغل حتى صاروا في ذلك أئمة يُقتدى بهم، وتُشد الرحال إليهم. ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم. فهي نسبة ملازمة ودوام لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة وهم: نافع (ت169)، وأبو جعفر(ت130)؛ المدنيان وأبو عمرو(ت155)، ويعقوب (ت250)؛ البصريان

وابن كثير (ت120)؛ المكي، وابن عامر (ت118)؛ الدمشقي، وعاصم (ت128)، وحمزة (ت156)، والكسائي (ت189)، وخلف (ت229)؛ الكوفيون.

وقد أجمع من يعتدّ بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام.

وهذه القراءات جميعها بمنزلة سواء في الأسلوب والغاية، فهي كلها معجزة -ولا عجب في

ذلك - ما دامت كل قراءة أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، والقراء مجرد ناقلين، وليسوا مجتهدين كالفقهاء.

6- علاقة القراءات بالأحرف السبعة:

اختلف العلماء في تفسير حديث «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه» (البخاري م.، 2004، صفحة 345)

وتضاربت أقوالهم في مجاله وتعددت آراؤهم في معناه، إلى أن عدّ السيوطي الروايات فبلغت أربعين وجها، غير أن الخوض في هذه الأقوال ومناقشتها لن يأتي بفائدة إلا في تكثير السطور والصفحات وتوسعة للخلاف لذلك سأكتفي بذكر ما يهمّ هذا البحث:

* لم يثبت من قريب ولا بعيد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بيّن المراد من الأحرف السبعة، ولا أن الصحابة سألوه عنها فدلّ على أنها كانت معروفة عندهم معلومة فلم يحتاجوا إلى بيانه، ولم يفتقروا إلى توضيحه.

* اتفق العلماء قديما وحديثا على أنه لا يجوز أن يكون المراد بالأحرف السبعة قراءة هؤلاء القراء المشهورين السبعة، كما يظنّه كثير من الذين لا صلة لهم بعلوم القرآن؛ لأن هؤلاء القراء السبعة لم يكونوا قد وجدوا أثناء نزول القرآن الكريم، ومن اعتقد أنّ القراءات السبع هي الأحرف السبع فقد أبان عن جهله بعلم القراءات.

* هناك اختلاف بيّن بين العلماء في لفظ الحروف السبعة الواردة في الحديث أيقصد به مجرد التعدد أم يقصد به حقيقة العدد، فقد ذهب القاضي عياض المالكي (من القدماء) إلى «أن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مرادا به حقيقة العدد المعروف إنما هو كناية عن الكثرة في العشرات. وكما أن السبعمائة تستعمل كناية عن الكثرة في المئات» (الزرقاني، 2001، صفحة 73)

وذهب كذلك إبراهيم أنيس، والرافعي، وأحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم (من المحدثين) إلى أنّ (سبعة) معناها التعدد والكثرة لا حقيقة العدد قال إبراهيم أنيس: «إن المراد بالسبعة أحرف هو مجرد التعدد لا حقيقة العدد؛ لأن العدد سبعة يعبر عن الكثرة والتعدد في الأساليب العربية» (السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2008)

وذهب السواد الأعظم من العلماء إلى خلاف ذلك (أي حقيقة العدد). فالسيوطي في كتابه "الإتقان" ذكر نحو أربعين قولا في معنى "السبعة"، ومن تتبع هذه الأقوال جميعا تبين له أنهم اتفقوا على أنّ المراد من السبعة حقيقة العدد وإن اختلفوا في معناها. قال الزرقاني: «إن مرّات استزادة الرسول (صلى الله عليه) وسلم للتيسير على أمته كانت ستة غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي أول مرة فتلك سبعة كاملة، بمنطوقها ومفهومها وهو ما ذهب إليه أغلب العلماء» ويقول في موضع آخر «غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة فيعلم من مجموع تلك الروايات أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية». (الزرقاني، مناهل العرفان، 2001، صفحة 134)

ويصعب على الباحث أن يطمئن إلى رأي أو يركن إلى دليل في مثل هذه المسألة التي اختلفت فيها الأدلة وتعارضت الآراء حتى وجد

من ينتصر لرأيه ويرجحه على الآراء الأخرى. فإذا كان معنى الحرف معلوما عند المتقدمين، فإن معناه عند المتأخرين مختلف فيه، حتى قال الرافعي لو أدركت النبي لقلت له ما معنى الحرف.

- ومما تقدّم يتبيّن:

أولا: إن السبب الأساس في تعدد القراءات هو إرادة التخفيف والتيسير على الأمة لاختلاف لهجاتها، وهذا الاختلاف يكمن في الأداء.

ثانيا: إن الحديث في نظرنا لا يحتاج إلى تأويل وذلك لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يبيّن أن القرآن نزل بعضه بلهجات من لهجات العرب المعروفة لتسمح للعرب جميعا أن يلجؤوا إليه، ويتدبروا معانيه ويكثروا من تلاوته، وأن الأحرف تكمن في الألفاظ وحدها لا محالة، بدليل أن الاختلافات التي صورتها لنا الروايات كانت دائرة حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني.

ثالثا: وجوب التوقف وعدم الفصل في معنى "السبعة" لأنه لم يرد نص قطعي، والمسألة فيها إشكال كبير.

وفي الأخير: لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال وشقاق، ولا مثار تشكيك وتكذيب، ولا سلاح عصبية وتنطع وجمود، على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسرًا ومن هذه الرحمة نقمة.

والقراءات كلها من الرسول يدل على ذلك الأحاديث الكثيرة التي تفيد أن الصحابة كانوا يرجعون فيما يقرؤون إلى رسول الله، يأخذون منه ويتلقون، انظر قوله (صلى الله عليه وسلم) «هكذا أنزلت»، وقول المخالف لصاحبه «أقرآنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وتنوع القراءات يقوم مقام تعدّد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة، أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق ما جاء به النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ فإن كثرة هذه الاختلافات في القراءة لا تؤدي إلى تناقض في المقروء أو تضاد، بل القرآن كلّه على تنوع قراءاته، يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا، وهو يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف.

7- الاختلاف النحوي في القراءات القرآنية:

إنّ الاختلاف في القراءات القرآنية هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وفي الغالب تكون المعاني متقاربة أو أنّ القراءات الأخرى فيها إضافة أو زيادة بيان.

7-1- ما قُرأ بـ (الرفع على الابتداء) و (النصب على المفعولية):

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: 25].

قرأ نافع (سواءُ) بالرفع وهي قراءة القراء السبعة سوى عاصم برواية حفص.

ولهذه القراءة وجهان من الناحية الإعرابية:

الأول: أن ترفع (سواء) بالابتداء و(العاكف) خبره؛ لأنه جاء بعد وقف تام هو ﴿ الذي جعلناه للناس﴾، كما قال:﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 96]. ومن شأن العرب أن يستأنفوا بسواء، إذا جاءت بعد حرف قد تم به الكلام فيقولون: مررت برجل سواء عنده الخير والشرّ، والخفض جائز، وإنما اختاروا الرفع، لأن (سواء) في مذهب واحد، كأنك قلت: مررت على رجل واحد عنده الخير والشرّ، ومن خفض أراد: معتدل عنده الخير، والشر، ولا يقولون: مررت على رجل معتدلُ عنده الخير والشر، لأن (معتدل) فعل مصرح، وسواء في مذهب (مصدر).

الثاني: رفع (سواء) على أنها خبر مقدم و(العاكف والباد) مبتدأ، على نية التأخير، وتقدير الكلام: العاكف والباد سواء فيه، وتفسيره «أنه يستوي في سكن مكة المقيم بها والنازع إليها من أي بلد كان، وقيل: سواء في تفضيله وإقامة المناسك العاكف المقيم بالحرم والنازع إليه» (الفارسي، 2007، صفحة ج4 ص7)

وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، إلا حفص عن عاصم وهو الاختيار عند سيبويه والخليل وجميع البصريين.

وأما قراءة النصب (سواءً العاكف فيه) نصبا، جعله مفعولا ثانيا من قوله: (جعلناه للناس سواءً) أي مستوياً كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: 3] و(العاكف) يرتفع بفعله في هذه القراءة، أي استوى العاكف فيه والباد، ومن نصب جعل المصدر يعمل عمل اسم الفاعل، فرفع (العاكفُ فيه) كما يرفع بـ(مستوٍ). ويجوز في نصب قوله (سواءً العاكف فيه) وجه آخر، وهو: أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله (للناس) مستقرًا جاز أن يكون حالا يعمل فيها عمل الفعل. ويجوز - أيضا- في الحال أن يكون من الفعل الذي هو (جعلناه). (الفارسي، 2007، صفحة ج4 /ص8)

والقراءتان سبعيتان (من القراءات السبع) متواترتان، لكنّ تخريج قراءة الرفع أيسر وأسهل؛ لأنها لا تحتمل التأويلات وهي قراءة الجمهور. وينبغي للمعرب أن يضع نصب عينه المعنى الصحيح قبل توجيهه؛ لأنه ليس كل ما يصح صناعة يصح من جهة المعنى، وقديما قالوا الإعراب فرع المعنى. وكتاب الله لا يحمل إلى على المعاني الشريف الراجحة.

7-2- ما قُرأ بـ (الرفع على الابتداء) و بـ (الجر على الإضافة):

قال تعالى: ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا (36) رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا (37)﴾ [النبأ: 36 -37].

قرأ خلف: (رب) بالخفض و(الرحمن) بالرفع، وبها قرأ الكسائي وحمزة.

وخفض (رب) على البدلية (من ربك) أو صفة لها، فأتبعه من الناحية الإعرابية.

ومن رفع (الرحمن) أنه أتبع (رب السموات) قوله (من ربك) على البدل ثم استأنف (الرحمن) فرفعه بالابتداء وجعل (لا يملكون) الخبر. وقد وافق الفراء حمزة في قراءته (وهي قراءة خلف) بخفض (رب) ورفع (الرحمن).

حكى أبو حيان الأندلسي عن أبي علي الفارسي أنه قال: «إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم. فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعلها كلها جارية على موصوفها» (الأندلسي، 2011، صفحة ج2 / ص7)

والقراءتان بمعنى واحد، ونقصد المعنى العام لا المعني النحوي، فالناظر في المعنى أولا ثم المراعي أصول الصناعة النحوية مصيب للحق إن شاء الله.

7-3- ما قُرأ بـ (الرفع على الخبر) و بـ (النصب على المفعول لأجله):

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَو مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: 164].

قرأ الجمهور (معذرة) بالرفع، سوى عاصم برواية حفص.

ومن قرأ (معذرةٌ) بالرفع أراد أحد وجهين من العربية، إما أن يكون أراد: قالوا: موعظتنا إياهم معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون. (زرعة، 2001، صفحة 30)

أي (أنهم قالوا: الأمر بالمعروف واجب علينا، فعلينا موعظة هؤلاء لعلهم يتقون، أي وجائز أن ينتفعوا بالمعذرة)، (الزجاج، 2007، صفحة ج2/ ص240).

فتكون خبر ابتداء محذوف. وإما أضمر قبل ذلك ما يعرفه كقوله ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا أَيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: 1] يريد هذه سورة وقد بيّن سيبويه أن الرفع هو الاختيار على إضمار مبتدأ (سيبويه، 2009، صفحة ج1 / 320).

ومعذرة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (موعظتنا معذرة). وقال الأزهري: «من قرأ (معذرة) فعلى إضمار (هي معذرة) أو: موعظتنا إياهم معذرة». (الأزهري، 1991، صفحة ج 1/ ص 427)

ومن النحويين من أعربها مضافة إلى خبر مقدر محذوف ومبتدؤه مقدر محذوف تقديره: موعظتنا إيلاء عذر إلى الله، أو إنهاء عذر إلى الله، أو إقامة عذر إلى الله. (الأندلسي، 2011، صفحة ج4، ص412.)

وهذا رأي ضعيف لكثرة التقديرات عنده. فتعدد الوجوه النحوية للمسألة الواحدة مظهر من مظاهر ثرائها؛ وآية من آيات إبهار هذا الكتاب، لكن التمسك بالظاهر واجب ما لم يمنعه مانع من جهة اللفظ أو المعنى، فكل إعراب كثرت في التقديرات، وتنوعت فيه التأويلات فهو مرجوح والإعراب الظاهر أولى به.

7-4- ما قُرأ بـ (الرفع على الفاعلية) وبـ(النصب على خبر كان):

قال تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 282]

قرأ الجمهور (تجارة حاضرة) بالرفع، وقرأ عاصم.

وأكثر القراء على الرفع (تجارةٌ حاضرةٌ) على معنى: إلا أن تقع تجارة حاضرة. فلمن رفع

وجهان: أحدهما: أنه جعل (تجارة) اسم كان، (وتديرونها) الخبر.

والثاني: أن يجعل "كان" بمعنى: (حدث ووقع) فلا تحتاج إلى خبر، كقوله: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280]. و(حاضرة) من نعت (تجارة) وذلك جائز في كلام العرب، وجعلها بعضهم ناقصة مع الرفع، وخبرها (تديرونها)، وعلى أنها تامة تكون جملة (تديرونها) صفة.

والرفع على كل حال أعم، لأنه يعم من عليه دين، من قرض، أو شراء وغير ذلك. (القيسي، 2011، صفحة ج1 / ص368)

ورجح الطبري قراءة الرفع على النصب، وتبعه مكي بن أبي طالب القيسي فقال: (وبهذا العموم أُجمع على الرفع) فعلى قراءة الرفع تكون (تجارة) فاعل لـ(كان) التامة. و(حاضرة) صفة لـ(تجارة). قال ابن جني في الخصائص: (تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه. فمتى اعتور كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتخت لتصحيح الإعراب).(ابن جني أ.، د ت، صفحة ج3 / ص258).

فانظر كيف جعل حاكمية المعنى على الإعراب، وجعل الإعراب تابعا للمعاني، مسلما عنقه للمعاني.

7-5- ما قُرأ بـ (الرفع على الفاعلية) و بـ (النصب على الظرفية):

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: 94]

قرأ أبو عمرو (بينُكم) بالرفع، وبها قرأ القراء السبعة سوى نافع والكسائي وعاصم برواية حفص.

وقد خرجت قراءة الرفع على أحد وجهين:

أحدهما – أن (بينكم) ظرف، ولكن الفعل أسند إليه على سبيل الاتساع فيه، ويقويه خروج الظرف عن ظرفيته في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ﴾ [فصلت:5]، فجاء الظرف مجروراً بالإضافة مرة، وبالحرف مرة أخرى، وهكذا جاء هنا مرفوعاً على الفاعلية تشبيها له بالاسم. قال مكي بن أبي طالب القيسي: «ويقوي جعل (بين) اسما دخول حرف الجر عليه في قوله تعالى: ﴿ومن بيننا وبينك حجاب﴾ ولا يحسن أن يكون مصدراً، وترفعه بالفعل لأنه يصير المعنى (لقد تقطع افتراقكم)، وإذا انقطع افتراقهم لم يفترقوا، فيحول المعنى وينقلب المراد، وإنما تم على أنهم افترقوا، وأصل (بين) أن تُبيّن عن الافتراق». (ابن جني أ.، د ت، صفحة ج 2 /ص 20).

وقد اختار الزجاج الرفع؛ لأن معناه: لقد تقطع وصلكم. والآخر – أن (بين) ليس ظرفا، وإنما هو اسم بمعنى (وصل)، أي لقد تقطع وصلكم، «والبين في كلام العرب يكون وصلاً، ويكون فراقاً، وأجود القراءتين الرفع» قال أبو منصور الأزهري: «وروى أبو حاتم لأبي عمرو بن العلاء قال: من قرأ (بينَكم) بالفتح، لم يُجزِ إلا بموصول كقولك: لقد تقطع ما بينكم، ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، لا تجيز العرب

(إن قام زيد) بمعنى: أن الذي قام زيد». (الأزهري، 1991، صفحة ج 1، ص 371.).

وقال الزجاج: «والنصب جائز والمعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم». (الأزهري، 1991، صفحة ج 2، ص 168.).

وروى أحمد بن يحي عن ابن الأعرابي أنه قال: «من قرأ (بينَكم) فمعناه: لقد تقطع الذي بينكم» . (الأزهري، 1991، صفحة ج 1، ص 371.)

والصواب من القول أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان متفقتان في المعنى، أو متقاربتان، فبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب غير مخطئ.

7-6- ما قُرأ بـ (الرفع على الفاعلية) و بـ (النصب على المفعولية):

قال تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: 71].

قرأ الكسائي (ليغرق أهلها) بياء مفتوحة بدل التاء وفتح الراء وضم اللام في (أهلها)، وهي قراءة حمزة وخلف.

ومن قرأ (بالياء) جعل الفعل لأهل السفينة كأنه قال: أخرقت السفينة لترسو في البحر فيغرق فيه أهلها.

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: «وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف (الغرق) إلى (أهل) بمنزلة: مات زيد و(الأهل) فاعلون، لأنهم مخبر عنهم، ولأنه أمر دخل عليهم من غير اختيار منهم له). (القيسي، 2011، صفحة ج2، ص 175.).

وأما اللام في الفعل (ليغرق) فهي لام (كي) وتسمى لام التعليل لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت، والتعليل فيها وارد عن طريق المجاز دون الحقيقة. وهذه اللام تدخل على الفعل المضارع وغيره لبيان العلّة سواء اقترن الفعل بـ (كي) أم لم يقترن، وأن الفعل المضارع منصوب بـ (أن) المضمرة يجوز إظهارها وإضمارها.

وقرأ الباقون: (لتغرق) بالتاء، (أهلَها) نصبا، وحجتهم قوله تعالى (أخرقتها) فجعلوا الفعل الثاني مثل الأول، ويقوي هذا قوله (لقد جئت شيئا إمرًا) . (زرعة، 2001، صفحة 423)

وأيضا فإن الخارق للسفينة هو فاعل الغرق في المعنى، فإضافة الغرق إليه أولى من إضافته إلى المفعول، وهو الاختيار.

والقرءان متواترتان والمعنى متقارب، والغريق هو غريق، سواءٌ غرق حتف نفسه، أو أغرقه غيره.

7.7. ما قرأ بـ(العطف بالرفع) وبـ(العطف بالنصب):

قال تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣) ﴾ [التوبة: 03].

انفرد يعقوب بقراءة (ورسولَه) بالنصب عطفًا على اسم إنّ المنصوب. وقرأ الباقون و(رسُولُه) بالرفع

فوجه قراءة يعقوب أنّ (رسولَه) معطوف على اسم إنّ المنصوب، وتقدير الكلام: أن الله بريء من المشركين وأنّ رسوله بريء من المشركين.

وأما قراءة الرفع، فهو مبتدأ لخبر محذوف أي: ورسُولُه بريءٌ.

ويحتمل أن يكون معطوفًا على الضمير في (بريء) وما بينهما يجري مجري التوكيد ولذلك ساغ العطف.

وهناك قراءة شاذة، وهي على القسم، ولا يكون عطفًا على المشركين؛ لأنّ هذا المعنى يؤدي إلى الكفر والعياذ بالله، وقراءة الكسر هي التي كانت سببًا في وضع النحو العربي.

8.7. ما قرأه بـ (لا العاملة عمل ليس) وقرأه غيره بـ (لا العاملة عمل إنّ):

قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨)﴾ [البقرة: 38].

قرأ يعقوب (فلا خوفَ) حيث وقع في القرآن بالفتح وحذف التنوين. وقرأ الباقون (فلا خوفٌ) بالضم والتنوين

ووجه قراءة الفتح؛ أنه نفى جميع أنواع الخوف، و(لا) النافية للجنس تنفي بدخولها وجود جنس ما دخلت عليه ونوعه، نحو: لا رجلَ في الدار، فإنّه نَفْيٌ لجميع أجناس الرجال في الدّار، فكما أنّ: هل من رجل في الدار عامٌ في الاستفهام، كذلك: لا رجل في النفي، وعليه فإنّ (لا خوف) آكدُ في نفي الخوف لما فيه من عموم النفي بجنس الخوف، و(لا) في قراءة يعقوب عاملة عمل إنّ، و(خوف) اسم مبني على الفتح في محل نصب.

وأما قراءة الجماعة (لا خوفٌ) منونة، فـ (لا) نافية عاملة عمل ليس، أو هي مهملة، فإذا كانت مهملة كان (خوف) مبتدأ، وإن كانت عاملة عمل ليس فـ (خوف) اسمها).

والقراءتان بمعنى واحد، لأنّ النفي يرادُ به العموم والكثرة، ولأنّ النكرة فيها عموم، وإذا كانت في النفي فهي عامة.

قال أمية بن أبي الصلت: [المتدارك].

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مقيم

فأمية أراد نفي اللغو ما أراده من نفي التأثيم

التقارض بين الفعل اللازم والمتعدي:

تحول اللازم إلى متعدي:

قال تعالى: فلا تَذْهَبْ نفسُك [فاطر: 08].

انفرد أبو جعفر بقراءة (تُذْهِب نفسَك)

الفعل في هذه القراءة مسند إلى النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم –، وهو من (أذهب) الرباعي، ونَفسَك مفعول به منصوب.

وأما قراءة الجماعة فالفعل مسند إلى (النفس) وهو من (ذهب) الثلاثي والنفس فاعل والقراءتان بمعنى واحد؛

9. أسباب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف:

لقد جوز الشارع تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف إذا كان ذلك اتّباعًا للسنة والرواية لا ابتداعًا وهوى، فالشارع أذن للناس أن يقرؤوا القرآن على سبعة أحرف مع تنوع الرسم فيها مثل ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة﴾ ﴿إن كانت إلا زقية واحدة﴾ وهي قراءة عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – (وهي اليوم شاذة). وكما ثبت في الصحيحين ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى﴾ وهي قراءة أبي الدرداء، وابن مسعود، فمن باب أولى أن يبيح الاختلاف في القراءة مع اتفاق رسم المصحف.

وساعدهم في ذلك عدم ابتكار النقط والشكل ليحتمل رسم المصاحف تنوع القراءات، كالتاء والياء، والفتح والضم والكسر، وهم يضبطون الألفاظ. والخط يحتمل القراءتين المسموعتين المنقولتين المتلوتين. فلو أراد التفريق بينهم لابتكروا رموزًا للتفرقة بينهما كما فعلوا في الألف المفخمة التي كتبت واوًا مثل الصلواة وغيرها. فإنّ الصحابة تلقوا القرآن الكريم غضًا طريًّا من فم رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – وهو بلَّغ كما أقرأه جبريل والقراءات منزّلة من عند الله؛ لأنّه قال: «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»( ) وروى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال: «أقرأني رسول الله – صلىً الله عليه وسلَّم – من آل حم، فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل: اقرأها. فإذا هو يقرؤها حروفا ما أقرؤها. فقال: أقرأنيها رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم –، فانطلقنا إلى رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – فأخبرناه فتغير وجهه وقال: (إنما أهلك من قبلكم الاختلاف) ثم أسرَّ إلى علي شيئا. فقال علي: إنَّ رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم. قال: فانطلقنا وكل رجل يقرأ حروفًا لا يقرؤها صاحبُه».

8. خاتمة:

انتهى هذا البحث إلى جملة من النتائج:

القراءات القرآنية من المسائل التوقيفية، تُقرأ كما قرأها النبي (صلى الله عليه وسلم) أو كما أقرَّ الصحابةَ عليها، لأنها سنة متبعة تؤخذ عن طريق التلقي والرواية، ولا توكل إلى رأي الفصحاء واجتهاد البلغاء.

القراءات القرآنية هي المرآة للاختلافات التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية، وهي من الأصول الأولى التي يمكن الرجوع إليها من أجل تسجيل ذلك الواقع اللغوي.

قراءة الإمام خلف بن هشام قراءة متواترة، ثبت سندها، واختياراته غير خارجة عن القراءات السبع، كما أنه الوحيد من القراء العشرة الذي لم ينفرد بقراءة.

إنّ التفاضل لا يكون بين القراءات -إذا كانت متواترة- وإنما يكون بين حجج القراءات و عللها، حيث تكون الحجة قوية أو ضعيفة.

إنّ القراءات القرآنية متواترها وشاذها، من أهم المعارف التي ينبغي الاعتماد عليها والوقوف عندها؛ فهي خزّان يعج بالمفردات، وثروة غنية تجمّعت فيها الألسنة واللهجات، لذا فإنها من أهم المصادر في دراسة الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية.

الخلاف بين النحاة والقراء خلاف بين منهجين: منهج علماء النحو: يعتمد على العقل والاستدلال والقياس؛ لأنهم كانوا قد عنوا بوجوه القراءات من وجهة نظر لغوية تميل إلى الشرح، وذكر لغات القبائل، والتعليل، وما يتصل باللغة من أداء، واختلاف فيه. ومنهج القراء: الذي يقوم على الرواية، والجمع، والجرح والتعديل؛ لأنهم كانوا في الأغلب أهلَ رواية، ولم يعنوا بالتفسير والتأويل.

خدمت قراءة حمزة والكسائي وخلف المدرسة الكوفية بشكل كبير.

قراءات الأئمة الثلاثة سارت جنبا إلى جنب في طريق الدراسات والتآليف اللغوية والتفسيرية مع القراءات السبع، فلقد تسربت قراءتهم إلى أمهات كتب النحو والصرف والبلاغة، وامتدت

أيدي العلماء إليها لتقوية مذاهبهم أو للاستدلال على صحة قاعدة أو استشهادا لتحقيق مسألة.

النحاة حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب يصفون واقعا لغويا ثابتا، لا سبيل إلى إنكاره مادام النقل صحيحا، وما كان ينبغي لبعض النحاة أن يورّطوا أنفسهم في تخطئة القراءات المنسوبة إلى اللغات، فالاعتراف بها اعتراف بواقع لغوي.

9 . قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس(دت)، اللهجات العربية، مطبعة الرسالة، د/ط، القاهرة، مصر.
- البخاري(2004)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برذويه، صحيح البخاري، دار الحديث، د/ط، القاهرة، مصر.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(1991)، معاني القراءات، ت: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، د ط، القاهرة، مصر.
- ابن الجزري(دت)، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، القاهرة، مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(دت)، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط.
- ابن خالويه(2013)، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، مصر.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي(2011)، البحر المحيط، ت: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط1،لبنان، بيروت.
- الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد(2007)، معاني القرآن وإعرابه، ت: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.
- أبو زرعة، عبد الرحمان بن محمد بن زنجلة(2001)، حجة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، لبنان.
- الزرقاني(2001)، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت: أحمد بن علي، دار الحديث، دط، القاهرة، مصر.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(2009)، الكتاب، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(2008)، الإتقان في علوم القرآن، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان.
- الفارسي، أبو علي(2007)، الحجة، ت عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.
- الفراء، أبو زكرياء يحي بن زياد(دت)، معاني القرآن، ت: أحمد بن يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية، دط، القاهرة، مصر.
- القيسي، مكي بن أبي طالب(2011)، الإبانة عن معاني القراءات، ت: فرغلي سيد عرباوي، كتاب- ناشروون، ط1، بيروت، لبنان.